تونس والطريق إلى المستقبل

مواقف المواطنين حيال الأوضاع في تونس
وفترة الإعداد لانتخابات المجلس التأسيسي

نتائج الأبحاث التي تم إجراؤها مع مجموعات التركيز في تونس
خلال الفترة الممتدة بين23 ماي -- 1 جوان 2011

إعداد: نيكول روزيل و إيان وودورد

جويلية 2011

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

2030 M Street, NW, Fifth Floor
Washington, DC 20036
Telephone: 202-728-5500
Fax: 202-728-5520
Website: www.ndi.org

نيويوركM Street2030، الطابق الخامس
واشنطن، 20036
الهاتف:202-728-5500
الفاكس: 202-728-5520
الموقع الالكتروني:www.ndi.org

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

تم إعداد هذا التقرير وإجراء الأبحاث التي قام بها المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (NDI) في تونس بفضل تمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (في إطار اتفاق تعاون مشترك رقم 00-08-00350-00-DFD-A).

الآراء المذكورة في هذا التقرير لا تعبر إلا عن أفكار المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر الوكالة الأمريكية للتنمية أو حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

يمكن توجيه أسئلة حول مضمون هذا التقرير إلى كاثي غيست، مديرة الشؤون العامة في المعهد الديمقراطي الوطني، على رقم الهاتف التالي: 5535-728 (202) أو البريد الالكتروني kgest@ndi.org.

جميع الحقوق محفوظة © المعهد الوطني الديمقراطي 2011. جميع الحقوق محفوظة. يمكن نسخ و/أو ترجمة أجزاء من هذا التقرير لأغراض غير تجارية شرط ذكر المعهد الديمقراطي الوطني على أنه مصدر المادّة وتقديم نسخ من أي ترجمة للمعهد.

المحتوى

المعهد الوطني الديمقراطي.....3
تمهيد.....4
خريطة تونس.....6
موجز تنفيذي.....7
النتائج الرئيسية.....10
I الاقتصاد والأمن والاستقرار 10
II التوجه العام للانتقال.....11
III تعريفاتٍ للديمقراطية 13
IV العملية الانتخابية والعواقب.....14
V آداء الأحزاب والمؤسسات السياسية.....17
الاستنتاجات.....20

المعهد الديمقراطي الوطني

المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) هو منظمة غير حزبية وغير حكومية غير ربحيّة ، تستجيب لتطلّعات الشعوب في جميع أنحاء العالم للعيش في مجتمعات ديمقراطية تعترف بحقوق الإنسان الأساسية وتهتم بتعزيزها. ويسعى المعهد منذ تأسيسه في عام 1983 مع شركائه المحليين لدعم وتقوية المنظمات السياسية والمدنية، والعمليات الانتخابية، وتعزيز مشاركة المواطنين، والانفتاح والمساءلة داخل الحكومات. ومن خلال تكاتف جهود موظفيه والناشطين السياسيين المتطوعين من أكثر من 100 دولة، يُقرب المعهد الأفراد والجماعات من بعضها البعض لتبادل الأفكار والمعارف والخبرات والتجارب. يتعرف الشركاء بشكل واسع على الممارسات المثلى في مجال التنمية الديمقراطية الدوليّة و التي يمكن تكييفها مع احتياجات بلدانهم. ويدعمُ المنهجُ الدوليُّ الذي يعتمده المعهد الديمقراطي الوطني رسالةً مفادها أنه رغم عدم وجود نموذج ديمقراطي واحد، تتشارك جميع الديمقراطيات في بعض المبادئ الأساسية. يتمسك عمل المعهد بالمبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما أنه يدعَم تطويرَ قنوات الاتصالاتِ التي تؤطرها المؤسسات بين المواطنين والمؤسسات السياسية والمسؤولين المُنتَخَبين، ويعزز قدراتهم على تحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين. لمزيد من المعلومات حول المعهد، يرجى زيارة الموقع الالكتروني للمعهد: www.ndi.org

تمهيد

كانت حركة الإحتجاج التي انتشرت على الصعيد الوطني وأدت إلى إطاحة نظام الرئيس التونسي زين العابدين بن علي في 14 جانفي عام 2011 الأولى من نوعها في العالم العربي. ودخلت البلاد خلال الأشهر التالية مرحلة إنتقال سياسيٍّ كافحت فيها الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني من أجل لعب دور في تمثيل مصالح المواطنينَ في النظام السياسي. قُرّرَ إجراءُ إنتخابات للمجلس التأسيسي الذي كُلّف في الأوّل بصياغة الدستور الجديد خلال شهر جويلية، ولكن تم تأجيل هذه الإنتخابات إلى 23 أكتوبر 2011. تمّ القيام بهذا الشوط من أبحاث مجموعات التركيز بالتزامن مع نقاش وطني حول تأجيل الإنتخابات، والتي تمّ من خلالها رصد مشاعر المواطنين تجاه صُنعِ القرار السياسي والجوانب التقنية لِمضِيّ تونس قدما على طريق التحوّل الديمقراطي. وتشير النتائج إلى أن المواطنين لا يزالون يشعرون بالقلق العميق إزاء اتجاه البلاد، ولا سيّما خارج العاصمة.

الهدف - قام المعهد الديمقراطي الوطني (أو المعهد NDI) بدراسة نوعية في العديد من المدن التونسية في الفترة الممتدة بين 23 ماي و 1 جوان 2011 من أجل تقديم معلومات موضوعية في الوقت المناسب حول أولويّات المواطنين بخصوص إنتخابات المجلس التأسيسي وخياراتهم فيما يتعلق بالمشاركة السياسية للقيادات السياسية والمدنية في تونس. ضمّت الدراسة مناقشات 12 مجموعة تركيز في جميع أنحاء البلاد، وتعرّضت للنقاط التالية:

- التصوّرات حول الكشف التدريجي عن العملية الانتخابية ؛
- مدى تأثير العمر والجنس ومكان الإقامة على التصورات السياسيّة ؛
- التصوّرات المتعلّقة بمستوى الأمن والحريات المدنية التي يتمتع بها المواطنون التونسيون؛
- المواقف تجاه أداء الحكومة المؤقتة والأحزاب السياسيّة؛
- التوقعات بخصوص الاتجاه المستقبلي للبلاد

وقد تمّ إستخدام نتائج هذه الدراسة لإبلاغ صانعي القرار في تونس - الحكومة الانتقالية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني– بمواقف وآراء المواطنين. كلّف المعهد "EMRHOD للاستشارات" بتنظيم هذه الدراسة في أربع مدن في كامل أنحاء الجمهوريّة. وتتخصّص شركة EMRHOD في القيام ببحوث التسويق وإستطلاع الرأي العام وتعمل في شمال إفريقيا، ولها مكاتب في تونس والجزائر وهي عضو ضمن المجموعة البحثية ESOMAR. وفي حين تمّ القيام بالعديد من الدراسات الكمّية في تونس منذ شهر جانفي 2011، تمثّل هذه الدراسة الجولة الثانية من البحث النوعي حول القضايا السياسية في تاريخ تونس، ذلك أن أبحاث الرأي العام المستقلّة كانت ممنوعة في عهد بن علي. تمثل هذه الدراسة للمعهد الديمقراطي الوطني الجولةَ الثانية في سلسلة متواصلة من بحوث الرأي العام التي يعتزم المعهد إجراءها لتقديم تحليلٍ لمواقفِ المواطن التونسي من الإنتقال السياسي الذي هو في حالة تطوّر.

أبحاث مجموعة التركيز: مجموعات التركيز هي طريقة بحث تعتمد على المقابلات المفتوحة في إطارِ مجموعاتٍ يُسَيّر النقاشات بين أفرادها وسيطٌ يتبع توجيهات تم إعدادها سلفًا. ويتمثّل الهدف من أبحاث مجموعات التركيز هذه فهمُ مواقف وآراء وتجارب المشاركين الذين يتمّ إختيارهم للمشاركة في هذه العملية. وتُعتَبر مجموعات التركيز مفيدة بشكل خاص في الحصول على فهم أكبر للدوافع والمشاعر والقيم التي تقف وراء ردود أفعال المشاركين. بالإضافة إلى ذلك، يُمكّن هذا النوع من طرق البحث المشاركينَ من تبادل الأفكار -- وبذلك يتجلى فهم أعمق للأسباب الكامنة وراء الآراء التي يعبّر عنها المشاركون -- التي قد لا تظهر في المقابلات المعمّقة مع الأفراد أو في الدراسات الكميّة. وتتألّف مناقشات مجموعات التركيز من عدد صغير من المشاركين يتراوح عادة بين 8 و 12 فردا في كلٍّ مجموعة. ومع ذلك، قد توجد هناك مجموعات أصغر أو أكبر قليلا من العدد المرجو حسب الحالة. مثلا، قد تستفيد الدراسة من أن تكون المجموعة

النسائية كبيرة في منطقة معزولةٍ بسبب وجود إحتمالٍ كبيرٍ أن ترفض واحدة أو أكثر من المشاركات التحدّث بصفة مطوّلة، حتّى و إن وجد إصرار. ومن عبرالمناقشات المفتوحة المُوَجَّهة، تُمكّن مجموعات التركيز صانعي القرار من فهم الدوافع والمشاعر والقيم التي تقف وراء آراء المشاركين. كما تمثّل نتائج مجموعات التركيز صورة تعكس الآراء زمن إجراء البحث. وبالنظر إلى ديناميكية العملية الانتقالية في تونس، فإن الرأي العام في تغيّر مستمر يحاكي ردود أفعال المواطنين تجاه الأحداث الجارية. لذلك فإن الاستنتاجات من هذا التقرير لا تمثل سوى الآراء التي عبّر عنها المواطنون في فترة إجراء الأبحاث في أواخر ماي / أوائل جوان 2011.

المنهجية

نظّم NDI في الفترة الممتدة من 23 ماي إلى 1 جوان 2011، 12 مجموعة تركيز في أربع مدن في مختلف أنحاء البلاد مع تمثيل جغرافي واسع النطاق: تونس وصفاقس وقفصة ومدنين. وقد تمّ إختيار المدن المستهدفة على أساس حجم سكانها، وثقلها الإقتصادي وموقعها الجغرافي ودورها في أحداث ديسمبر2010 و جانفي 2011. وللحصول على وجهات نظر لشريحة واسعة من المجتمع التونسي حدد NDI ثلاث مجموعات ديموغرافيّة مختلفة لكل موقع : 1) مجموعة مختلطة من الشباب (تتراوح أعمارهم بين 24-35 سنة) ؛ 2) مجموعة من النساء فوق سن 35 عاما ؛ و 3) مجموعة من الرجال فوق سن 35 عاما. وتضمُّ كل مجموعةٍ ما بين سبعة و عشرة مشاركين. أمّا التقسيم حسب الجنس فكان 56 بالمئة رجال و44 بالمئة نساء. 50 في المئة من المشاركين عاطلون عن العمل. وقد تمّ إختيار المشاركين وإعادة فرزهم لضمان التكافؤ بين الجنسين وتمثيل مختلف الأحياء، والخلفيات الاجتماعية والاقتصادية، ومستويات التعليم والمهن.

مجموعة العمل والإعدادات اللّوجستية: كان الوسيط الذي أشرف على جميع مجموعات التركيز مواطنا تونسيا درّبه كل من NDI وشركة EMRHOD على تقنيات الوساطة. وأعتُمدت اللهجة التونسية كلُغة حوارٍ في كافة المجموعات كما تمّ إعداد النصّ المكتوب للحوارات باللغتين العربية (اللهجة التونسية) والإنجليزية.

مراكزالمجموعات: أُجريت مجموعات التركيز الاثني عشر المذكورة في هذا التقرير في أربعة مراكز في جميع أنحاء تونس -- تونس وصفاقس وقفصة ومدنين. (انظر الخريطة في هذا الجزء). لقد فرضت حساسيّة المواضيع المُتناولة والوضع السياسي السائد تحديات فريدة من نوعها عند تنفيذ المشروع. فقد استدعت التقّلبات في الأوضاع الأمنية في بعض المدن إعادة جدولة بعض المجموعات. كما أن بعض هذه المناطق لم تتعرض من قبل إلى دراسات الرأي العام ذلك أن مبادرات دراسات السوق كانت مُركّزة بشكل كبير في المدن الساحلية. وقد عمل كل من NDI وEMRHOD في شراكة وثيقة لتجاوز هذه العقبات.

المرافق: تتمثل المواقع المُختارة للدراسة في مناطق حضرية أو شبه حضرية. وفي جميع الحالات، تمّ تحديد أماكن مناسبة لمناقشات مجموعات التركيز لضمان خصوصية المشاركين ومساحة كافية للمراقبة غير المباشرة التي يقوم بها موظفو المعهد.

التأثير الخارجي: تمّ في جميع الحالات، بذل كل جهد ممكن لضمان عدم ممارسة أي تأثير غير مناسب على المشاركين في المجموعات. لا يتمّ الإفصاح عن التوجيهات المُعتمدة في إدارة النقاش في مجموعات التركيز مع السلطات المحلية قبل انطلاق نقاشات المجموعة، ما عدا في حالات نادرة عندما يكون الإفصاح مطلوبا للقيام بالبحث. كما يتمّ في أغلب الحالات جمع المشاركين بطريقة عشوائية. ولم تُظهر هذه الدراسة أيّ إختلاف جذريّ بين نتائج مجموعة واحدة أو أكثر و نتائج المجموعاتِ مجتمعةً، ممّا يعني أنه أيّ تأثير محلي كان قد حدث لم يأثر في هذه الدراسة.

خريطة تونس

المصدر:One World Nations Online جويلية 2011

موجز تنفيذي

يستطلع هذا التقرير الرّأي العام في تونس في أواخر ربيع عام 2011. ويدرس التقرير مواقف واهتمامات المواطنين التونسيين حول عملية الإنتقال السّياسي في 2011 والفترة التي تسبق إنتخابات المجلس التأسيسي على أساس مناقشات تمّت في إطار اثني عشر مجموعة تركيز شملت 102 مشارك تونسي. وكما هو الحال مع جميع إستطلاعات الرأي العام التي يقوم بها NDI ، سُئِل المشاركون عن آرائهم حول آداء الأحزاب السياسية والمؤسسات الحاكمة والأمن، وقضايا أخرى متعلّقة بها. يمكن الاطلاع على ملخّص لأهمّ النتائج أدناه. أمّا النتائج الكاملة، بالإضافة إلى مجموعة من الاقتباسات المختارة من المشاركين، فيمكن العثور عليها في قسم النتائج الرئيسية في هذا التقرير.

I - الاقتصاد والأمن والاستقرار

ذكر المشاركون أن مسألة قلّة فرص العمل والأمن الاقتصادي هي من أبرز القضايا التي تثير القلق وعدم الرضا تجاه عمليّة الإنتقال السياسي. وتتركّز المواقف السّلبية المتعلقة بتطوّر عملية الانتقال السياسي حول الاعتقادات التالية: عرقلت محاباة الأقارب للتنمية الاقتصادية واستمرار التخويف والتلاعب اللّذين كانا سائدين في ظل نظام بن علي.

يقول ما يقارب عن نصف المشاركين في المجموعات أنهم لا يشعرون بالأمان بسبب تزايد نسبة الجريمة وخطرعودة العنف السياسي. ويشكل السلب والنهب والسلوك الفوضوي، بما في ذلك العنف، مسائل مزعجة بشكل خاص للمشاركين عامة، و بالنسبة للنساء بصفة خاصة. كما يخشى البعض من أن هذه التصرفات قد تكون مؤشراً لمرحلة جديدة من الصّراع السّياسي وعدم الاستقرار.

كما تذمّر المشاركون من أنانيّة وفسادِ السياسيّين. ويلقي جزءٌ كبيرٌ من المشاركينَ غضبهم على السياسيين الذين يتّهمهم هؤلاء في أحسن الأحوال بانعدام الاهتمام برفاهيّة الشعب و بالفساد في حالات قصوى.

II - التوجّه العام للمرحلة الانتقاليّة

أعربت معظم المجموعات عن آراء منقسمة فيما يتعلّق بالتوجّه الحاليِ للبلاد عوضًا عن آراءٍ إيجابيةٍ أو سلبيةٍ مطلقةٍ. يشكّل قاطنوا مدينة تونس أغلبية من صرّحوا أنهم يشعرون عموما، مع إما تحفظات قليلة أو في حالات أخرى منعدمة، أنّ البلاد تسير فعلاً في الاتجاه الصحيح، وأغلب المعبّرين عن هذا الرأي هم من الشباب. أمّا الأشخاص الذين لديهم آراء سلبية في عن توجه البلاد فهم في الأغلب من العاطلين عن العمل والذين يعيشون في الجنوب.

أساس تشاؤم المشاركين يكمن في المشاكل الاقتصادية والأمنية واستياءهم من النخب السياسية. يشكو المشاركون من معدلات البطالة العالية والفقر الناجم عن ذلك، والذي تفاقم بسبب عدم الاستقرار في ليبيا. كما يشكون أيضا من قلّة الاهتمام بتنمية القطاعات الزراعية والصناعية.

علاوة على ذلك، تحدث المشاركون عن "سياسة الباب الدوّار" التي تعتمدها النخب السياسية التي كانت ناشطة في ظلِّ النظام القديم والتي تلعب مجدداً دوراً في صنع القرار. ويشعر المشاركون إلى حدٍّ كبيرٍ أن زعماء الأحزاب في تونس لا يفهمون احتياجات المواطن العادي.

حرية التعبير وتكوين الجمعيات هي أساس تفاؤل المشاركين. إلى جانب شعور طفيف بتحسن الوضع الأمني في مجتمعهم، أشار المشاركون إلى قدرتهم على التجمع بحرية ومناقشة القضايا السياسية في الأماكن العامة، والتمتع بزيادة الحريات الصحافية عند تعبيرهم عن تفاؤلهم حيال سير البلاد في الاتجاه الصحيح.

III - تعريفات الديمقراطية

أظهرت الدراسة تعريفات متباينة للديمقراطية، كشفت عن عدم وضوح الرؤية بخصوص العملية الديمقراطية ودور المواطن. وفي الوقت الذي أشار فيه المشاركون في أغلب الأحيان إلى الانتخابات باعتبارها حجر الزاوية في العملية الديمقراطية، إلا أنه نقاشات قليلة تناولت كيفية لعب المواطنين دوراً ناشطاً خارج مراكز الاقتراع.

ويشعر المشاركون، فيما يتعلق بدور الدين في الديمقراطية، أنه لا يجب على السياسيين استخدام الإسلام كأداة سياسية لكسب الأصوات. إذ يرى المشاركون أن الديمقراطية والإسلام متوافقان ولا يلغي أحدهما الآخر. وبالتالي كان هناك شعور قوي بأنه على السياسيين التركيز بدرجة أقل على الجدل الدائر حول الدين، وأن يقدموا بدلاً من ذلك برامج لمعالجة القضايا الجوهرية بما في ذلك فرص العمل والأمن.

وأكد غالبية المشاركين على أن الدولة يجب أن تكون مستقلة عن الدين ولكن أن تحافظ على احترامها له. يعتبر المشاركون أن الدين مسألة شخصية، كما يشعرون أنه يجب أن يتمتع المواطن بحرية المعتقد على النحو الذي يراه مناسبا. واستشهد مساندو هذا الرأي باستمرار بالمادة 1 من الدستور كأساس لالتزام تونس باحترام الدين.

IV. العملية الانتخابية والعواقب

تباينت آراء المشاركين حول الجدول الزمني لانتخاب المجلس التأسيسي، وقد أعرب حوالي نصف المجموعات عن القلق إزاء نقص الشفافية وضعف الجهود المبذولة لإشراك الجميع في النقاش حول تأجيل الانتخابات. و ليس من المستغرب أنه إرتبطت غالبا المشاعر الإيجابية تجاه موعد التبكير بإجراء الانتخابات إلى ضرورة إعطاء الأحزاب والمواطنين مزيداً من الوقت لتنظيم هذه العملية وفهمها. ويقول المشاركون الذين أبدوا مواقف إيجابية اتجاه تأجيل الانتخابات أن تنظيم انتخابات شفافة ونزيهة أمرٌ ضروريٌ. بعض المعارضين للتأجيل ذكروا أن الكثير من المسؤولين في الحكومة الانتقالية عُيّنوا في ظل نظام بن علي وأنهم ليست لديهم أيّة شرعية. ذكر البعض أيضاً مخاوفا من أن إجراء الانتخابات خلال العام الدراسي قد يمثّل تعطيلا سلبيا محتملا.

أبدى المشاركون نسبة متدنية من المعرفة حول نوع الانتخابات التي سوف تُجرى وأظهروا مستوى منخفضاً نسبياً من المعرفة بالأحزاب السياسية. وقدمت كل مجموعة إجابة صحيحة حول الانتخابات التي قالت أنها سوف تكون لاختيار أعضاء المجلس التأسيسي. ومع ذلك، عندما تم توجيه أسئلة استفسارية، تصوّر البعض، مخطئين، أن الانتخابات المقبلة ستكون انتخابات رئاسية أو برلمانية. وكانت المعرفة بالأحزاب أيضا منخفضةً جداً، فيما عدا استثناءات قليلة -- حزب النهضة والحزب الديمقراطي التقدمي.

هناك معارضة كبيرة لنظام المناصفة في قوائم الأحزاب المقدمة في المرسوم الانتخابي. أولئك الذين ينتقدون المرسوم يبنون احتجاجهم على خبرة النساء المحدودة بالساحة السياسية، ويذهب البعض أحياناً إلى حد القول أن المرأة ليس لها مكان في السياسة. وعارض الكثير من المشاركين نظام الحصص، مشيرين إلى أن جنس الشخص لا يجب أن يكون عاملاً يؤخذ بعين الاعتبار، وأنه على الناخبين التركيز على كفاءة المرشحين.

V. آداء الأحزاب والمؤسسات السياسية

وشدّد المشاركون على حاجة الأحزاب والمؤسسات إلى الاستماع إلى الناس والتواصل معهم. كانت وجهات النظر اتجاه الأحزاب بشكل عام سلبية، إلى جانب أنه لا يبدو أن الناس بصفة عامة يعرفون توجهات الأحزاب ولا يميّزون بين عددهم المتزايد. ورغم تواجد هذا الشعور بقوة لاسيما في صفوف المجموعات خارج تونس، فإن المجموعات في العاصمة عبّرت عن نفس الشعور.

التعرف على اسم الحزب لا يُترجم بالضرورة إلى دعم هذا الحزب. لاحظ المشاركون أنه حتى لو تعرفوا على اسم الحزب فإنهم لا يستطيعون التصويت لمعظم الأحزاب لأنه ليس لديهم أي فكرة عنها أو عن أهدافها أو برامجها. كان هذا هو الحال بالنسبة لغالبية الأحزاب، بما فيها تلك التي كانت موجودة قبل جانفي 2011 ، مثل الحزب الديمقراطي التقدمي والنهضة.

توقعات كبيرة بالنسبة للمجلس التأسيسي. وعند طرح السؤال حول دور المجلس التأسيسي، ذكرت أغلبية كبيرة مسائل الاهتمام بالتنمية الاقتصادية، وتوفير الأمن وتنقيح الدستور. هناك فهم غير متناسق لمهام المجلس التأسيسي – بالإضافة إلى أن الإصلاح الدستوري يُذكر بعد مصالح أخرى للمواطنين. في بعض الحالات، يستخدم المشاركون مصطلحي "برلمان" و "مجلس تأسيسي" للتعبير عن نفس المدلول. ولكن لاحظنا بانتظام توقعات متعلقة بتأثير سريع وإيجابي للمجلس.

النتائج الرئيسية

I. الاقتصاد والأمن والاستقرار

يمثّل إنعدام فرص العمل و الاستقرار المالي منذ ثورة جانفي أكثر مصادر القلق حدّةٍ بالنسبة للتونسيين. تمثل البطالة عامل القلق الأكثر ذكرا من طرف المشاركين من كافة الشرائح العمرية والمجموعات الجغرافية. وكثيرا ما تذكر النساء فوق 35 سنة احتياجات التشغيل لأولادهن بدلا عن حاجتهن للعمل.

"نشكر الله على أن الناس لم تعد تخاف وعلى الحرية التي اكتسبناها. الآن نريد توفير فرص العمل لأولادنا". مدنين، مشاركة فوق 35 سنة

"أول شيء نحتاجه هو ضمان فرص العمل للشباب. يتعيّن على الحكومة أن تستجيب لاحتياجات الشباب وخريجي الجامعات العاطلين عن العمل". صفاقس، مشارك فوق 35 سنة

" الأولوية هي الحدّ من معدلات البطالة. يحتاج العاطلون إما للعمل أو لبدء مشاريع خاصة بهم. حينئذ سوف يعم الأمن وسوف يتحسن الاقتصاد". تونس، مشاركة فوق 35 سنة.

"العمل هو أهم شيء، إذا كان للشباب وظائف لائقة بهم فلن يضطروا للسرقة. مع عودة استتباب الأمن وشغل الناس لوظائف، يتم إنشاء الديمقراطية". قفصة، شاب

كان الاستقرار والأمن من الاهتمامات الثانوية بالنسبة لمعظم المجموعات وكانت مرتبطة في الأحيان كثيرة بتوفّر الفرص الاقتصادية. ويركّز المشاركون بالنسبة لمسألة تحقيق الاستقرار والأمن بضرورة تحفيز النشاط الاقتصادي وعودة الشرطة إلى العمل.

"نحن بحاجة إلى شَرْطَيْن لتوفير الاستقرار. نحن بحاجة إلى الحرية وإلى إعادة تأسيس النشاط الاقتصادي". مدنين، مشارك فوق 35 سنة

"لست بخير، أنا خائفة على ابنتي، أخاف من أن تُخطف، لا بد لي من التحدث معها كل ليلة لأتأكد من أنها على ما يرام. كل هذا يرجع إلى الثورة والمشاكل التي نتجت عنها". صفاقس، مشاركة فوق 35 سنة

"الحرية لا تعني الفوضى. لا أعتقد أنه لدينا نظام؛ الفوضى سائدة وليس الحرية". قفصة، مشارك فوق 35 سنة

"ينبغي على الشرطة العودة إلى العمل بحيث يمكن أن يعود كل شيء إلى حالة انتظام". صفاقس، مشارك فوق 35 سنة

"ليس للمواطن العادي علاقة بعمليات النهب والعنف التي ارتُكبت في الآونة الأخيرة؛ هناك بعض القوى الخفية وراء ذلك". تونس، شاب

لا يزال انعدام الثقة في الحكومة الانتقالية والمؤسسات السياسية المكلفة بالإشراف على العملية الانتقالية قائما. سوف يساهم بناء الثقة في الحكومة والمؤسسات الانتقالية في الشعور بالاستقرار. ويلاحظ المشاركون استمرار ارتفاع حالات الفساد في حياتهم اليومية والذي يمثل عاملاً أساسياً في انعدام ثقتهم.

" يمكن أن ننجح بتنظيم انتخابات جيدة ونزيهة. ستستقر تونس وينمو الاقتصاد. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بعد تشكيل حكومة دائمة، وليس بوجود حكومة مؤقتة ". صفاقس، مشارك فوق 35 سنة

"لقد فقد الناس الثقة في الحكومة، ونحن بحاجة لاسترجاع هذه الثقة". صفاقس، مشارك فوق 35 سنة

"نأمل في أن يكون لنا قائد يفهم الناس، ويعمل على تحقيق الاستقرار والأمن والمساواة بين الناس دون أنانية؛ لابد أن تكون أولويّة القادة مصالحَ البلاد وليس السلطة فقط". تونس، شاب

"لا يزال الفساد موجوداً، ونحن بحاجة إلى تغيير الطريقة التي يعتمدها بعض رجال الشرطة فهم لا يزالون يطلبون بالرشاوى". قفصة، مشارك فوق 35 سنة

المخاوف تجاه الفساد لا تضمّ الشرطة فقط، بل أنّها تضمّ توفّرفرص العمل والتعليم كذلك.

"لقد واجهنا الفساد بإستمرار. أعتقد أنه يجب أن تتوفر للجميع فرص متساوية للحصول إلى أي وظيفة ما. ويعتمد التحسين على الصعيد الاجتماعي على تحسين المستوى السياسي. النظام القضائي ليس مستقلا والرشوة لا تزال موجودة، لذلك يحتاج القادة إلى التفكير في مصلحة تونس وليس في مصالحهم الشخصية". تونس، شاب

"يمكن للأشياء الجيدة أن تتحقق إذا حاربنا الفساد ومحاباة الأقارب. إذا توفرت فرص متكافئة للناس فمن الممكن تحقيق أشياء جيدة". تونس، مشاركة فوق 35 سنة

II. التوجه العام للعملية الانتقالية

تضاربت آراء المشاركين حول ما إذا كانت الأمور في تونس تتجه في الاتجاه الصحيح أو الخاطئ. **إذ يرى المواطنون أن الأمن الشخصي هو القضية الرئيسية التي يجب التعامل معها حالا، حتى قبل المُضِيّ قدما في التحول الديمقراطي.**

"من أجل أن تسير الأمور في الاتجاه الصحيح بعد انتخاب المجلس التأسيسي ورئيسٍ، يجب معالجة قضيّة الأمن بجديّة". قفصة، مشارك فوق 35 سنة

"لست بخير، أنا خائفة على ابنتي، أخاف من أن تُخطف، لا بد لي من التحدث معها كل ليلة لأتأكد من أنها على ما يرام. كل هذا يرجع إلى الثورة والمشاكل التي نتجت عنها". صفاقس، مشاركة فوق 35 سنة

"الخروج للشارع في الليل ليس آمنا كما كان من قبل. الناس يتصرفون بغرابة، فهم لا يفهمون الحرية ويستغلون الحرية التي مُنحت لهم". صفاقس، شاب

"أطفالنا خائفون، لقد تعبنا. أنا خائفة على أطفالي، وعلي أن أنتظرهم أمام المدرسة لأعود بهم إلى البيت". قفصة، مشاركة فوق 35 سنة

"المشكلة هنا أمنيّة، إذ يمكن لأي شخص أن يعرقل الطريق ويضرم النار في المرافق. ولا يتدخل أي من الشرطة أو الجيش، الناس خائفون. أول مسألة ينبغي معالجتها هي الأمن". قفصة، مشارك فوق 35 سنة

لا يُنظر إلى الحكومة الانتقالية، بما في ذلك الهيئة العليا واللجنة الانتخابية المستقلة، على أنها شَرّعِية كما تُوَجهُ لها انتقادات لعدم المدّ بالمعلومات و نشرها. ومع ذلك، يشير المشاركون إلى أن شفافيّة الحكومة والمؤسسات من المؤشرات الدالة على تحسن الأمور في المستقبل.

"كل شيء يسير بشكل خاطئ، الرئيس المؤقت والحكومة الانتقالية، كذلك وسائل الإعلام والصحف. إنها حالة فوضى" صفاقس ، مشارك فوق 35 سنة.

"نحن سعداء بالثورة. ولكن هناك بعض الناس الذين لم يشاركوا فيها على الإطلاق وعلى الرغم من ذلك يستغلون الثورة لمصالحهم الخاصة." مدنين، مشارك فوق 35 سنة

"الحكومة هي المسؤولة عن سير الأمور في الطريق الخطأ، فالحكومة لا تشاركنا أي معلومات، كما أنها تغطي أخطاء العاملين فيها." تونس، مشارك فوق 35 سنة

"ينبغي أن تكون هناك قوانين حول الشفافية واعتقد أننا سوف نستعيد الثقة في الحكومة. الشفافية تتعلق بالقرارات والأنظمة والعلاقات، من الأعلى إلى الأسفل." قفصة، شاب

هناك إحباط بين المشاركين حول ما يرونه من وعود كاذبة من قبل السياسيين والمسؤولين. ويلقي البعض باللوم على الشرطة لعدم قيامها بواجبها، وبمساهمتها في الشعور بعدم الاستقرار. يتم اعتبارالشرطة بصفة عامة فاسدة ولكن ضرورية للنظام والأمن.

"انطلقت هذه الثورة من أجل مطالبة الشباب بحقوقهم، ولكن الآن لدينا نسبة بطالة أكثر من ذي قبل. الأمور ليست واضحة. نحن قلقون وغير راضين عن هذا الوضع. إذ إننا نتلقى الوعود والآمال الكاذبة. يقولون دائماً أنه سيتم إنشاء مشاريع في سيدي بوزيد أو قفصة وسيتمّ توفير وظائف للعاطلين عن العمل ولكن لم يحدث شيء فعلا." قفصة، مشارك فوق 35 سنة

"يجب معاقبة الشرطة على الجرائم التي اقترفتها. يجب إخضاع أفراد الشرطة إلى المساءلة ". صفاقس، مشاركة فوق 35 سنة

"فقدت الشرطة الدور الصارم الذي كانت تلعبه من قبل. إذ ليست لديها سلطة على الناس، وبالتالي فهناك عدد أكبر من الخارجين عن القانون." صفاقس، شاب

" قوات الشرطة تواصل ممارسة العادات القديمة المتمثلة في العنف ونحن نرغب أن يتغير هذا الأمر. الشرطة بحاجة إلى تدريب كما يجب إدخال ممارسات جديدة." قفصة، مشارك فوق 35 سنة

"الشرطة هي السبب، إذا عادت إلى العمل وعملت بشكل صحيح فإن كل شيء سيسير في الاتجاه الصحيح." مدنين، مشارك فوق 35 سنة

على الرغم من المخاوف الكبيرة حول الاتجاه الذي تمضي فيه البلاد، بدا المشاركون التونسيون متفائلين بالمستقبل. **وذكروا باستمرار تعزيز حرية التعبير وحرية التجمع والصحافة بوصفها علامات على التفاؤل.** كما ذكرت أقلية الحاجة إلى الصبر والاعتراف بأن التغييرات الديمقراطية التي دعت إليها الثورة سوف تستغرق وقتاً طويلاً لتحقيقها.

" سوف نكون قادرين على تحقيق أشياء كثيرة في وقت قصير إذا فكرنا في مصالح تونس العليا". صفاقس، شاب

" هناك مناقشات على التلفزيون وهذه علامة جيدة. أعتقد أن حرية التعبير موجودة." تونس، مشارك فوق 35 سنة

"أعتقد أن هناك الكثير من التحسينات والتغييرات في السياسة. لم أعد أشعر بأيّ خوف. وأعتقد أن الأمور أصبحت أفضل من ذي قبل." تونس، مشارك فوق 35 سنة

"الشيء الوحيد الذي تغيّر للأفضل هو حرية التعبير". تونس، شاب

" بعد 20 سنة ، إنه أمر صعب -- لا نستطيع أن نقول أن الأمور سوف تصبح على ما يرام خلال ثلاث أو خمس سنوات. إذا أخذنا مثال مبنى استغرق بناؤه خمسة عشر عاماً، فيمكن تدميره في يوم واحد، ولكن لا يمكن إعادة بنائه في يوم واحد. يجب إعادة التفكير في الوقت الذي سيستغرقه إعادة بناء النظام بأكمله، وهو النظام الذي بني على الفساد لمدة 23 عاماً. ومع ذلك، يمكن أن يتم ذلك من خلال العمل الجادّ والأمن". قفصة، مشارك فوق 35 سنة

"نحن بحاجة أيضاً أن نعترف أننا لا نستطيع أن نتوقع من الحكومة المؤقتة أن تفعل كل شيء. فبوجود رئيس مُنتَخَب ستصبح الأمور واضحة وسيتمّ اتخاذ قرارات." تونس، مشاركة فوق 35 سنة

III. تعريفات الديمقراطية

برز نقاش كبير واختلاف في الآراء حول تعريف الديمقراطية. الشباب لديهم آراء قوية بشكل خاص حول هذا الموضوع، كما كانوا الأكثر تحمّسا و انّقادا حول إنتظاراتهم من مكاسبٍ ديمقراطيةٍ. تجاوب كلّ المشاركين إلى حدٍّ كبير بطريقة إيجابية مع كلمة الديمقراطية، بما في ذلك حرّية الكلام والتعبير. وذُكِرت الانتخابات باستمرار من قبل المشاركين في تعريفاتهم لكلمة الديمقراطية.

"الديمقراطية تعني الحرية، والعدالة، وفهم الحقوق والواجبات. يجب احترام الآخرين وعلى الجميع أن يتمتعوا بحقوقهم وأن يؤدوا واجباتهم في آن واحد. هذا يعني أيضا استقلال النظام القضائي ووسائل الإعلام." قفصة، مشارك فوق 35 سنة

"الديمقراطية تعني آراء مختلفة. لا ينبغي أن نرفض أي فكرة. كل الأفكار مهمّة. كما ينبغي أن نحترم أي شخص يمثّل أيّ جماعةٍ أو فكرةٍ." مدنين، شاب

"ينبغي علينا أن نصغي، ونقبل الآراء المختلفة. هذه هي التعدديّة." قفصة، مشارك فوق 35 سنة

"سوف تؤسس الانتخابات النزيهة للديمقراطية. على سبيل المثال، تمّ انتخاب الرئيس السابق بنسبة 99 في المئة و لم تكن الانتخابات شفّافةً. كان هناك الكثير من الفساد، ولم يشارك معظم الناس في التصويت. هذا عهد يمكن فيه للجميع التعبير عن آرائهم والتصويت بطريقة حرّة، والانتخابات مقياس جيد لتقييم الشخص الذي سنختاره." صفاقس، شاب

"الانتخابات هي نظام سليم لاختيار شخص نثق به". قفصة، مشارك فوق 35 سنة

لاحظ بعض المشاركين أن الديمقراطية تتطلب درجة من المسؤولية المدنيّة. ويشعر أغلب المشاركين بأن الديمقراطية ليست موجودة في تونس الى حدّ الآن.

"الديمقراطية هي الحريّة المسؤولة. عندما تُمارس الديمقراطية بشكل صحيح سوف تكون مفيدة للمجتمع بأسره. وينبغي أن يفكر الناس بالآخرين وليس فقط بأنفسهم. إنها طريقة عيْشٍ." قفصة، شاب

"كل شخص مسؤول عن أفعاله والجميع حرّ، هذه هي الديمقراطية." تونس، مشارك فوق 35 سنة

"الديمقراطية تعني أشياء كثيرة مثل حقوق الإنسان، وأنه إذا ذهبت إلى مكان ما فإنّك لا تتعرّض للتمييز ضدّك." قفصة، مشاركة فوق 35 سنة

"نحن نسمع كلمة ديمقراطية، ولكن لا يوجد شيء من هذا القبيل هنا. نحن ببساطة لا نفهم ما تعنيه هذه الكلمة." صفاقس، مشاركة فوق 35 سنة

"اعتقد أننا مازلنا قد إنتقلنا للتو من وضعٍ إلى آخر، وينبغي لنا أن نتعامل مع مشاكل المرحلة السابقة". صفاقس، شاب

يُنظر إلى الديمقراطية والإسلام على أنهما يتماشيان مع بعضهما البعض دون أن يقصي أحدهما الآخر. العديد من المشاركين يعتقدون أن أسس الديمقراطية موجودة في الإسلام. **الأغلبية الساحقة من المشاركين يقولون أن الأحزاب السياسية لا ينبغي أن تستخدم الدين لكسب التأييد وأن الدين هو مسألة شخصية.** يريد المشاركون من الأحزاب السياسيّة التركيز على المسائل ذات الأولوية بدلا عن الدين.

"نعم يتماشى الإسلام مع الديمقراطية. فالإسلام يدعو إلى تعايش العديد من الأديان، ولا يفرض أيّ دينٍ على أحد. الدين هو مسألة اختيار شخصيّ. وقد تعايشت في الماضي العديد من الأديان في سلام." صفاقس، شاب

"قال النبي أنه لا يمكن لشخص أن يكون مطمئنا إذا شبع وجارُهُ جائعٌ، وهذه هي الديمقراطية بعينها. الإسلام هو الديمقراطية." قفصة، مشارك فوق 35 سنة

"الإسلام لا يتعارض مع الديمقراطية، والإسلام لا يستخدم هذه الكلمة ولكن كل أسس الديمقراطية موجودة في الإسلام." قفصة، شاب

"لا ، هذان شيئان منفصلان. الدين أمر شخصي ولا يجب أن تتحدث الأحزاب عن الدين. نحن في بلد عربي مسلم، ويجب أن تركّز الأحزاب السياسية على المشاريع التنموية والتقدم والمشاريع المستقبلية، لا على التحدّث عن الدين." مدنين، مشاركة فوق 35 سنة

"أنصح الأحزاب بعدم الحديث عن الدين أو الخوض فيه لأنه مسألة شخصيّة." تونس، شاب

"ينبغي للأطراف الحديث عن القضايا الأخرى التي هي أكثر أهميّة في الحياة اليومية للشعب التونسي، كالتشغيل مثلا." مدنين، شاب

"نحن بلد مسلم ولذلك فهذا شيء نحن لسنا بحاجة إلى مناقشته. الأحزاب بحاجة إلى التركيز على القضايا الأخرى." مدنين، شاب

في حين كانت هناك انقسامات حول دور الدين في الحكم، لاحظ المشاركون في جميع المجموعات أن تونس تحتاج إلى دولة منفصلة عن الدين تحترمُهُ في نفس الوقت. وأبدت أقليّة صغيرة بعض القلق حيال فقدان الهوية الثقافية في ظل دولة علمانيّة.

"ينبغي على الجميع أن يكون حرا في ممارسة ما يريد. الحكومة تمثّل البلاد، أما الدين فهو مسألة فرديّة. الناس أحرار. لا يجب أن تُجبر الحكومة أحدا على الصلاة والصيام أو ارتداء الحجاب ". صفاقس، مشاركة فوق 35 سنة

"مع وجود حكومة علمانية قد نفقد هويتنا كمسلمين". صفاقس، شاب

"ينبغي أن يتحدث السياسيون عن السياسة، أما المسائل الدينية فيبقى أمر مناقشتها للسلطات الدينية مثل ما كان الأمر من قبل. وينبغي أن تبقى المساجد مكان للعبادة". قفصة، مشارك فوق 35 سنة

"ينبغي أن تكون السياسة والدين منفصلان. السياسة هي عمل السياسيين وعلماء الدين هم الذين يناقشون أمور الدين. فعلى سبيل المثال، لا يمكن للرئيس أن يكون رئيساً وممثلاً للسلطة الدينية في نفس الوقت ". مدنين، مشارك فوق 35 سنة

"هذا هو الخطاب الذي يجب أن يتم اعتماده، كما هو منصوص عليه في المادة الأولى في الدستور:" تونس دولة حرة ومستقلة، الإسلام دينها والعربية لغتها. الأمر واضح." تونس، مشارك فوق 35 سنة

"عندما لا يوجد توجه دينيّ للحكومة فسوف تعمل لمصلحة الجميع. أفضل أن أشعر بالانتماء إلى بلدي بغض النظر عن الانتماء الديني." تونس، شاب

"نحن نتبع كل مبادئ الإسلام، وإذا فصلنا الدين عن الدولة فلا أعتقد أن الناس سيتّبعون الدين". قفصة، مشاركة فوق 35 سنة

IV. العملية الانتخابية والنتائج

أجرى المعهد مجموعات التركيز في خضمّ النقاش العام القائم حول تأجيل محتملٍ لانتخاباتِ المجلس التأسيسي. **كانت مشاعر المشاركين حيال تأجيل الانتخابات متباينة جداً**. يذكرالمؤيدون لتأجيل الانتخابات الحاجة إلى المزيد من المعلومات حول المرشحين والأحزاب، فضلا عن الحاجة إلى المزيد من الوقت للاستعداد لتنظيم الانتخابات. **ويشير عدد قليل إلى انتخابات رئاسيّة، مما يؤكّد الارتباك الجاري حول العملية السياسية والجولة المقبلة من الانتخابات**.

"ماذا لو نظّمنا انتخابات وانتهى بنا الأمر مع رئيس جديد فاسد مثل سابقه و الذي لا نستطيع إزالته؟ أعتقد أننا يجب علينا تأجيل الانتخابات لضمان التصويت للشخص المناسب." قفصة، شاب

"أعتقد انه إذا قررت لجنة الانتخابات إلى أنه من الأفضل التأجيل فمن الأكيد أنه هنالك أسباب وجيهة وراء القرار، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بالتنظيم. بصراحة ، أعتقد أنه من الأفضل التأجيل وتنظيم الانتخابات بطريقة صحيحة لأنه لا يمكن تنظيمها في غضون أيام قليلة. ينبغي على جميع أطراف الحكومة مساعدة اللجنة." تونس، مشارك 35 سنة

"أعتقد أنه يجب علينا تأجيل الانتخابات. مشكلتنا ليست فقط الانتخابات. إذا لم يتم تنظيمها على أساس متين، أو إذا كانت لا تعبّر عن آراء الناس الحقيقية فإنها لن تغيّر شيئا. ينبغي للأطراف أن تكون مستعدة، ولديها برامج حقيقية." صفاقس، شاب

"ينبغي تأجيل الانتخابات ليكون لدينا المزيد من الوقت للتعرّف على الأحزاب. شخصياً لا أعرف الأحزاب. سمعت بوجود 50 أو 60 حزباً. هذه ثورة الشباب ولكن حالياً مصالح الأكبر سنا هي التي تتمّ خدمتها." تونس، شاب

المعارضون للتأجيل يريدون رؤية انتخابات في أقرب وقت ممكن حتى يتم استعادة الاستقرار والأمن. ترى مجموعات كثيرة أيضا أن شهر أكتوبر تاريخ غير مناسب لإجراء انتخابات لان أطفالهم سوف يعودون إلى المدارس. وهم يشعرون أن الانتخابات سوف تعطل دراستهم -- هذا الشعور كان قوياً بشكل خاص بين النساء.

"يجب المحافظة على نفس التاريخ. فالوضع ليس واضحاً. ليس لدينا حكومة، ونحن نريد استرجاع النظام والأمن." صفاقس، مشاركة فوق 35 سنة

"أعتقد أنه كلما تمّ تقريب الموعد كلما كان الأمر أفضل، فقد تعبنا، نحن لا نشعر بالأمان. لقد كان الوضع مرهقاً حقاً". قفصة، مشاركة فوق 35 سنة

"أود أن يتمّ الإبقاء على نفس الموعد، لأننا بحاجة إلى استرجاع الأمن. إذا كان لدينا رئيس فلن توجد هناك مثل هذه الفوضى" تونس، مشاركة فوق 35 سنة

"إذا أجّلنا سيبدأ الناس بالتشكيك في الثورة. قد تُفهم فكرة تأجيل الانتخابات كفشلٍ في الحفاظ على الوعود ". مدنين، شاب

"إذا لم يكن هذا الموعد متزامناً مع بدء العام الدراسي، فسيكون الأمر على ما يرام. نحن خائفون على أطفالنا، والأمور لا تسير على ما يرام في التعليم. فالدراسة، على سبيل المثال، لم تكن على ما يرام هذا العام، وتأثر الأطفال والطلاب كثيرا بسبب ما حدث." قفصة، مشاركة فوق 35 سنة.

"24 جويلية هو الوقت المناسب لأنه سيكون متزامنا مع العطلة الصيفية وستكون العديد من المؤسسات متوقفة عن العمل بحيث يستطيع المواطنون التصويت بطريقة حرّة ومريحة. إذا تمّ التأجيل، فإن الانتخابات ستتزامن مع بداية السنة الدراسية الجديدة ما قد يسبب مشاكل كثيرة." قفصة، شاب

وينظر إلى حد بعيد إلى الانتخابات على أنها العامل الذي سيجلب الاستقرار والأمن للبلاد، ويعود بالعائلات إلى الوضع الطبيعي. يربط المشاركون باستمرار الانتخابات بإضفاء شرعية على الحكومة الجديدة التي سوف تتناول القضايا الاجتماعية والسياسية خارج النطاق الحالي للمجلس التأسيسي.

"سوف يتغير كل شيء. وأتوقع أن يوضع حدّ للبطالة والعنف والفساد. أترقب استعادة الأمن." صفاقس ، مشارك فوق 35 سنة

"أريد أولاً إجراء الانتخابات لأننا بحاجة لإضفاء الشرعية على الحكومة والمؤسسات. نحتاج إلى استرداد الأمن وصياغة دستور جديد." قفصة، مشارك فوق 35 سنة

"آمل حقا أن تُجرى الانتخابات بطريقة نقية وشفافة. في الماضي شاركنا في الانتخابات ولكن لم يكن لدينا أدنى فكرة عن الأحزاب الأخرى على القائمة. آمل حقا أن يكون لدينا الحق في الاختيار هذه المرة". تونس، مشارك فوق 35 سنة

"ليس للمؤسسات والحكومة أيّة شرعية ولهذا السبب نحن بحاجة إلى تنظيم انتخابات في أقرب وقت ممكن. الدولة في حاجة للعودة إلى الشرعية." تونس، مشارك فوق 35 سنة

تعارض غالبية المشاركين من الذكور التناصف المقرر للمجلس التأسيسي في المرسوم الانتخابي مع إشارة أغلبهم إلى أنّ الحصّة عالية جداً. وتدعم بعض المشاركات من النساء هذه الآراء.

"نعم و لا. أوافق لأن هذا يعطي الأولوية للمساواة. الرجال والنساء متساوون في الحقوق ويمكن للمرأة المشاركة في الحياة السياسية، وبالتالي يمكنها أن تساعد في تحسين البلاد. ولا أوافق لأن المرأة في رأيي ينبغي أن تهتم برعاية الأطفال وتبقى في المنزل." تونس، شاب

"لا أنا لا أوافق، لا أعتقد أن المرأة هي التي يمكن أن تحكم." قفصة، مشارك فوق 35 سنة

"هذه الحصة كبيرة جداً لأن الرجال يريدون دائما السيطرة. إذا أعطينا 50 في المئة للنساء فإن الرجال سوف يغضبون، وهذا سيخلق لنا مشاكل معهم." مدنين، مشاركة فوق 35 سنة

"هذه الحصة مرتفعة للغاية لأن المرأة لا تزال غير مؤهلة للانخراط في العمل السياسي." تونس، شاب

"لا أعتقد أن المرأة يجب أن تعمل في السياسة. أعتقد أن الرجال هم أفضل في التعامل مع السلطة. [النساء] يستطعن العمل في أي مجال آخر ولكن ليس السياسة." قفصة، شاب

"أنا لا أوافق لأن المرأة قد تكون عاجزة في مثل هذه الحالة الفوضوية". صفاقس، مشارك فوق 35 سنة

عبّرت أقلية هامة من الرجال والنساء على حد سواء عن أن مخاوفهم بشأن التناصف مرتبطة باعتقادهم بأن المرأة ليس لديها خبرة كبيرة في السياسة، وأنه ينبغي أن يتم انتخاب المرشحين على أساس الجدارة. لكن أقلية كبيرة تدعم المشاركة بين الجنسين على قدم المساواة. غالبية النساء يرين غيرهن من النساء قادرات على على تمثيلهن في منصب حكومي نحو فريد.

"لا يهم امرأة أو رجل، ما يهم هو الشخص الذي يخدم مصالح تونس. نريد أشخاصاً وطنيين ومؤهلين. إنها ليست مسألة جنس هنا." صفاقس، مشاركة فوق 35 سنة

"لا أوافق على ذلك. عندما يضعون لنا حدوداً مثل هذه، فإن العملية لا تكون فعّالة. نحن بحاجة إلى الناس الذين يستحقون المنصب والذين يستطيعون القيام بالعمل بغض النظر عن الجنس. ما يهم هو الكفاءة." صفاقس، شاب

"المطلوب هو شخص له المهارة والكفاءة والقادر على إحداث إصلاحات." تونس، شاب

"لقد حصلنا على قانون الأحوال الشخصية. الأوضاع بالنسبة للمرأة التونسية مختلفة عن أوضاع النساء في البلدان العربية الأخرى. وهذا أمر إيجابي لا ينبغي فقده. نحن لا نريد إضاعة هذه المكاسب والانجازات وهذا هو ما يميّزنا عن دول عربيّة كثيرة." قفصة، مشاركة فوق 35 سنة

"لا أعتقد أنها حصة كبيرة جداً. خمسون في المئة نسبة جيدة، وهذا هو جوّ المساواة وعلينا ممارسة ذلك." تونس، مشارك فوق 35 سنة

"أنا أتّفق مع هذه النسبة -- امرأة سوف تفهمنا أفضل." صفاقس، مشارك فوق 35 سنة

"إنها فكرة جيدة جداً، أفضل فكرة. العديد من النساء خائفات من المستقبل. إذا فازت النهضة سوف يسجنوننا في بيوتنا. إذا كان للمرأة مكان في السياسة سوف يشجع هذا النساء الأخريات ويُبعد عنهن الخوف من المستقبل." صفاقس، مشاركة فوق 35 سنة

يتلقى المشاركون معلوماتهم من التلفزيون والإنترنت في المقام الأول. ذكر الكثير من الناس أن مشاهدة شريط الفيديو الذي يصاحب الأخبار التلفزيونية يزيد من مصداقيتها. ويطّلع المشاركون في كل مجموعة على مصادر متعددة لجمع المعلومات، مشيرين إلى أن الأصدقاء والجيران يمثلون مصادر مهمة للمعلومات.

"أنا أثق في التلفزيون لأنه يعرض كل شيء بوضوح. يعرضون علينا أشرطة الفيديو التي تُظهر لنا الأشياء بوضوح." صفاقس، شاب

"أنا أثق في التلفزيون لأن قد تكون بعض الأشياء على فايسبوك خاطئة. التقارير على شاشة التلفزيون والمناقشات على الراديو هي أكثر مصداقيّة، والتلفزيون والراديو مسؤولان عن الأخبار التي يقدمانها، على عكس فايسبوك." مدنين، شاب

"أنا أفضل التحدّث إلى الناس. عادة أذهب إلى المقهى لمعرفة الجديد". قفصة، مشارك فوق 35 سنة

من بين القنوات التلفزيونية المتوفرة، ذكر المشاركون الجزيرة وفرانس 24 في أغلب الأحيان، تليها قنوات نسمة وحنبعل، ثم القنوات التلفزيونية الوطنية. وعند ذكر الراديو، اعتُبرت محطات الإذاعة الجهوية مصادر أخبار موثوقا بها. حاز موقع فايسبوك على إجماع المشاركين من الشباب، فحتى أولئك الذين لا يستخدمون هذا الموقع ذكروا أنه مصدرٌ موثوقٌ للمعلومات. كانت الصحف مصدر الأخبار الأقل شيوعاً كمصادر المعلومات.

V. أداء الأحزاب والمؤسسات السياسية

ذكر المشاركون أن المعلومات الواردة من الحكومة المؤقتة والهيئة العليا محدودة للغاية. وعبّر المشاركون باستمرار عن استيائهم إزاء ما يعتبرونه عدم كفاية المعلومات -- سواء من حيث النوعية والكميّة.

"ماذا يقدمون لنا؟ لا شيء! لا توجد معلومات على الإطلاق." صفاقس، مشاركة فوق 35 سنة

"لا ، ليس لدي أي فكرة عما يقوم به المجلس، والناس لا يحصلون على المعلومات التي يتوقعونها." قفصة، شاب

"في بعض الأحيان يعلنون عن بعض الأشياء بناءًا على ما يريدون؛ وهم لا يسألون الناس عن آرائهم. ما يعلنون عنه هو فقط ما يتماشى مع خططهم." صفاقس، مشاركة 35 سنة

"لست راضياً عنهم لأنهم لم يحققوا أهداف الثورة." مدنين، مشارك فوق 35 سنة

عموما، يرغب التونسيون في التفاعل المباشر مع المسؤولين ليستمع هؤلاء إلى مخاوفهم.

"ينبغي أن تكون هناك مناقشات صادقة ويجب أن يُشركونا في خططهم المستقبلية." صفاقس، شاب

"إنهم بحاجة إلى الاقتراب من الشارع، والاستماع إلى المواطنين." قفصة، مشارك فوق 35 سنة

"ينبغي أن يعقدوا المزيد من الاجتماعات، ويقدموا أنفسهم على نحو أفضل ويحاولوا الاقتراب من الناس. عليهم تنظيم مؤتمرات وندوات ومناقشات واجتماعات مفتوحة مثل هذه للتحدث مع الناس والاستماع إلينا وشرح الأمور لنا لأنه حتى الآن لم نحصل على فكرة واضحة عن الأحزاب السياسية القائمة." تونس، مشاركة فوق 35 سنة

وشدد المشاركون على حاجة الأحزاب والمؤسسات للاستماع إلى الناس والتواصل معهم. وبينما كان هذا الشعور قوياً بصفة خاصة في صفوف المجموعات خارج تونس، تكرر التعبير عنه في جميع أنحاء البلاد.

"إذا كانت الأحزاب تريد أن تكون شعبية وتحصل على انتباه الناس يجب أن تنصت إلى الشعب التونسي." صفاقس، مشاركة فوق 35 سنة

"يجب على الأحزاب أن ترى احتياجاتنا ومطالبنا. في قفصة نحتاج إلى البنية التحتية والرعاية الصحية، ولدينا الكثير من الخرّيجين، وجميعهم عاطلون عن العمل." قفصة، مشاركة فوق 35 سنة

"الاتصال المباشر وجها لوجه. أنا في حاجة إلى أن تستمع الأحزاب لي، بل يجب أن يكون النقاش مباشرا. أستطيع حينئذ أن أقول لهم مطالبي وسوف يستمعون. بهذه الطريقة يمكننا أن نفهم بعضنا البعض، وهذا لن يتم عن طريق الهاتف." قفصة، مشاركة فوق 35 سنة

"ينبغي أن يكون لها برنامج واضح جدا، وأن تقدم نفسها من خلال الحملات وتحقيق الوعود." تونس، مشاركة فوق 35 سنة

التعرف على اسم الحزب لا يعني بالضرورة دعمه. ذكر المشاركون باستمرار أنهم لا يستطيعون التصويت بالنسبة لمعظم الأحزاب لأنه ليست لديهم أي فكرة عنها أو عن أهدافها وبرامجها.

"لا أستطيع البتّ في التصويت دون رؤية جداول أعمال الأحزاب. ما الذي سيفعلونه على أرض الواقع؟ عندما أصوّت لشخص أو لحزب يجب أن أكون مقتنعا أولاً. يجب أن أفهم كيف سيكون حكمه، برنامجه، ما الذي سيفعله لنا. إذا لم يحدث هذا لن تكون هناك انتخابات حقيقية." صفاقس، مشاركة فوق 35 سنة

"حتى الآن نحن لا نعلم أيّ حزبٍ هو جيّد أو أيّ حزب نَدعَم، ما هو الحزب الذي سوف يحل مشاكلنا أو سيساعدنا في العثور على فرص عمل لشبابنا وعلى إخراج البلد من هذه الفوضى." قفصة، مشاركة فوق 35 سنة

"كيف تتوقعون منّا أن نعرف الأحزاب؟ نحن لا نراها ولا نعرفها." قفصة، مشاركة فوق 35 سنة

"بصراحة، هناك نقص في المعلومات. نريد أن نعرف المزيد عن الأحزاب السياسية. نودّ أن يقدموا أنفسهم ويعرضوا برامجهم. نحن بحاجة إلى معرفة جداول أعمالهم إذا كانوا يريدون منا أن نصوت لهم." مدنين، شاب

الإنتظارات من المجلس التأسيسي عالية جدا. هناك عدم تناسق في فهم مهمّة المجلس، مع ذكر الإصلاح الدستوري بعد مصالح المواطن الأخرى، بما في ذلك التنمية الاقتصادية والأمن.

"أتوقع بنية تحتية للشباب، المياه، وتحسين مستويات المعيشة للعائلات، وتحسين أحوال الفقراء." تونس، مشاركة فوق 35 سنة

"ينبغي أن يركزوا [أعضاء المجلس التأسيسي] على البطالة، لجميع الفئات وليس الشباب فقط، حتى نتمكن من تجنب المشاكل الأمنية". تونس، مشاركة فوق 35 سنة

"ينبغي أن يهتم المجلس التأسيسي برعاية العاطلين عن العمل، وبناء مصانع في الجنوب، وتخفيض أسعار المواد الغذائية". قفصة، مشاركة فوق 35 سنة

"عليهم كتابة قوانين صارمة، ويجب أن يتعاملوا مع القضايا الهامة للشعب كما عليهم منع إساءة استخدام السلطة". مدنين، شاب

"التركيز على توفير فرص العمل للشباب وعلى المناطق الفقيرة". صفاقس، مشارك فوق 35 سنة

"أتوقع منهم [أعضاء المجلس التأسيسي] تعديل الدستور وتقديم فصول جديدة وتطبيق القانون. المشكلة ليست في الدستور نفسه، بل في تطبيقه". صفاقس، شاب

"[ينبغي عليهم [أعضاء المجلس التأسيسي] تحديد المدة الرئاسية لرئيس الجمهورية بأربع سنوات. نود أن تكون مثل أوروبا ، ويكون لدينا رئيس جديد كل أربع سنوات. إذا كان الرئيس جيدا فسوف نعيد انتخابه". قفصة، مشاركة فوق 35 سنة

الاستنتاجات

تشير مجموعات التركيز التي أجراها المعهد الديمقراطي الوطني في ماي/ جوان 2011 إلى إنتظارات عالية جداً من جانب المواطنين فيما يتعلق بالانتقال السياسي في تونس. بصفة عامة، يُقَيّم المواطنون التقدم في تونس كحدّ أدنى بما إذا كانوا يشعرون بأمن اقتصادي ومادّي. لكن بعد التعبير عن هذه المخاوف، عبّر المشاركون عن استياءهم من المظالم التي عرفوها، ومنها:

- الإفلات من العقاب بالنسبة لمقترفي الجرائم؛
- انعدام المساءلة للمسؤولين المؤقتين الذين يعتبرونهم غير شرعيّين؛
- ضرورة اللجوء إلى الرشوة للحصول على العدالة.

بالإضافة إلى فهمٍ غير متناسقٍ لمهام المجلس التأسيسي، تواجه النخبُ السياسية مواجهةَ تحدّ مشترك يتمثل في تطوير الرسائل التي يتمّ توجيهها لسكان هم في حالة اضطراب متزايد. على الرغم من إثنائهم على العملية الديمقراطية والانتخابية، عبروا عن إحباطهم العميق إزاء سلوك القادة السياسيين الذين يقول المشاركون أنهم لا يبدون أي اهتمام من أجل رفاه الشعب، وينخرطون في ممارسات فاسدة ، ويرفضون الحوار مع خصومهم.

تبقى الشعارات السياسية وولاء المؤيدين ضعيفة. بعد ما يقرب من ستة أشهر من قيام الثورة، تُظهر نتائج مجموعات التركيز أن المواطنين لا يزالون مترددين بشأن الأحزاب السياسية -- سواء التي شُكّلَت حديثًا أو التي يرجع تاريخ إنشائها إلى ما قبل ثورة جانفي. النهضة هي أكثر الأحزاب شهرة، ولكن معرفة الحزب لا تعني بالضرورة معرفة برامجه. ويزداد الأمر سوءًا في حالة الأحزاب الأقلّ شهرةً و الأحزاب الناشئة. من أجل بناء سمعة الحزب وبرنامجه، على النّخب الاتصال بشكل مباشر بالمواطنين لطرح القضايا الهامّة.

حوار عامّ تفاعلي. مع تطور العملية نحو انتخابات المجلس التأسيسي، ثم وضع دستور، لا بد من تبادل المعلومات العامة التي تُعطى حاليا لجمهور محدود فقط. هناك رغبة واضحة لدى المشاركين التونسيين في الحصول على معلومات حول العملية الانتقالية، وعلى الحصول على صوتٍ فيها، وعلى المؤسسات إيجاد سبل لتوفير كليهما على حد سواء. على القيادة السياسية أن ينظر إليها على أنّها تستمع إلى الناس و تتحدث معهم.

لم يُحلَّ بعد النقاش حول دور المرأة في السياسة. على الرغم من التقاليد التشريعية التي تضع تونس في أعلى مستويات الليبرالية فيما يتعلق بحقوق المرأة في المنطقة، يتواصل الخلاف الجاري حول استمرار دورها في الحياة العامة والسياسية. وفي حين أن المرسوم الانتخابي يتطلب 50 في المئة من التمثيل في أيّ قائمة للمرشحين للمجلس التأسيسي، هناك حواجز اجتماعية كبيرة أمام المرأة التي تسعى للوصول إلى عالم السياسة.

مسألة الدين والدولة. عبر المشاركون في مجموعات التركيز عن درجة عالية من الالتزام بالمادة 1 من الدستور التونسي، مشيرين إلى ضرورة فصل الدين عن الدولة، مع المحافظة على احترام الإسلام. لكن من المهم مع ذلك الإشارة إلى أن المخاوف بشأن الهويّة تثير النقاش العام حول الدور الذي يلعبه الدين في السياسة في تونس. إذ عبّر معظم المشاركين عن عدم رضاهم عما يعتبرونه تسييس الدين في النقاش العام الحالي.

مع استمرار المنافسة السياسية لكسب القوّة الدافعة في الأشهر التي تسبق انتخابات المجلس التأسيسي، سوف تحتاج القيادة السياسية إلى تطوير أُسسِ برامجها التي تمثل الاهتمامات الأساسية للمواطنين، مع الأخذ في عين الاعتبار الاختلافات الجهوية، بما في ذلك من المظالم التاريخية "الداخلية". سوف يؤثر مدى شعور المواطنين بمشاركتهم الصادقة في العملية السياسية على إنتظاراتهم بشأن التقدم المُحرَز نحو تحقيق أهداف الثورة من جهة، وتلبية الاحتياجات العملية اليومية للمواطنين من جهة أخرى.